



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

وضعت المعركة التي خاضتها المقاومة في جرود عرسال في وجه جبهة النصر، تحت تسمياتها المختلفة من فتح الشام إلى هيئة تحرير الشام، أوزارها، عبر نصرٍ كبيرٍ حققه حزب الله، استكمل في عملية التفاوض للتخلص من بقايا الإرهابيين على الأراضي اللبنانية ولاستعادة الأسرى من معتقلات المسلحين. ولما تحققت دلالات عديدة، برغم ما قيل للتشويش على الإنجاز الذي تحققت عبر وسمه بأنه شكل تسوية بين حزب الله والنصرة أدت، حسب المنتقدين، إلى تأمين سلامة المسلحين وانسحابهم إلى محافظة إدلب، وخاصة بقاء زعيم تنظيم النصر أبو مالك التلي، طليقا.

ويأتي على رأس الإنجازات، كون ما تحققت أدى إلى التخلص نهائياً من خطر النصر في جرود عرسال كما في المدينة، بعد أن كان خطر المسلحين يشمل مناطق مختلفة من لبنان. وأسست المعركة لمعركة أخرى من المقرّر خوضها في وجه تنظيم داعش، والتي سيتولّى الجيش اللبناني قيادتها بالتعاون مع المقاومة، كما سيتولّى الجيش السوري والمقاومة المعركة من الناحية الأخرى للحدود اللبنانية. والإنجاز الرئيسي للمعركة، كما أثبتت التطورات، هو تثبيت المعادلة الثلاثية المتمثلة بالجيش والشعب والمقاومة، والتي أضيف إليها الجيش السوري الذي بات يشكل ضلعاً رابعاً في المعادلة. وقد كان التنسيق فعّالاً بين الحزب والجيش، قبل وأثناء وبعد نهاية المعركة، وأدى الجيش دوراً بالغ الأهمية في حماية مخيمات النازحين وضبط محيطها، كما في منع تسلل أي من المسلحين السوريين إلى الداخل اللبناني.

في موازاة ذلك، كان واضحاً أنّ المعركة حصلت على شرعية شعبية كبيرة لم يكن حزب الله قد نالها قبلاً، برغم كل ما قيل في الماضي من حصول المقاومة على إجماع لبناني، بينما لم يكن الأمر واقعياً، إذ احتفظت جهات عديدة بعنائها للمقاومة حتى في ظلّ حرب الأخيرة في وجه العدو الاسرائيلي. هذه الشرعية التي حصل عليها حزب الله اليوم، وإن كان لم يحصل على إجماع لبناني بسبب احتفاظ البعض بعنائها للحزب، تعود إلى أنّ الغالبية الساحقة من اللبنانيين باتت على علم بهوية العدو الأول لها والمتمثل في التكفير على مختلف أنواعه.

ومن المفيد القول أن الخرق الإيجابي الأكبر تمثل في البيئة المسيحية، ويتمثل الأمر في تغيير تدريجي للمزاج المسيحي، حتى في أوساط اليمين المتطرّف المُعادي تاريخياً للمقاومة اللبنانية على مختلف أنواعها، علمانية كانت أم دينية. وإذا كانت شرائح في أقصى التطرف المسيحي ما زالت على معارضتها للحزب، فإن الأمر يشكل تعديلاً في مزاج الشرائح المسيحية الكبرى، وهو يقتصر كما هو مطروح، على حرب حزب الله في وجه التكفيريين.

على الصعيد السني، فإن الأمر مشابه، ولكنه يبدو أكثر صعوبة، ولا زال ثمة اعتراض على الحرب التي يقودها حزب الله، سواء في لبنان أو في سوريا. حتى أنّ تيار المستقبل وزعيمه الرئيس سعد الحريري لم يعترف سوى مؤخراً بشرعية ما قام به الحزب، ومن المفيد الدلالة على أن الأمر لم يتم سوى بعد تحقيق الحزب لانتصاره، وليس قبله.

في العودة إلى الإنجاز السياسي الأهم الذي تحققت، يجدر بنا الربط بين تكريس المعادلة الثلاثية والدور الذي أدته السلطة السياسية في عملية التفاوض عبر المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، الذي قام برعاية الصفقة التي حرّر بموجبها الأسرى، خاصة أن هذا الأمر تمّ بموافقة رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي صدر عنه وعن تياره كلام سابق منتقد للعملية العسكرية التي قام بها الحزب. وبالطبع فإنّ هذا الأمر لم

يكن ليحصل لولا الموقف الذي قدّمه رئيس الجمهورية ميشال عون الذي لا زال موقفه هو الذي يشكّل الغطاء الأول لمعركة الجيش في القاع ورأس بعلبك في وجه داعش.

والموقف الذي اتّخذّه عون يُعدّ بالغ الأهمية كون لبنان افتقده حين تولي الرئيس ميشال سليمان للرئاسة، كما أثناء الفراغ الرئاسي، وقد بات واضحاً أنّ وجود عون على سدة الرئاسة سيؤمّن تغطية هامّة لدحر الإرهابيين بواسطة الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية التي باتت قادرة على الدفاع عن نفسها، بعد امتلاكها للقرار السياسي بعد أن تمّ الإعتداء عليها من دون أن تكون قادرة على الرّد كما حصل في الثاني من شهر آب من العام ٢٠١٤.

يأتي ذلك علماً أنّ تدخّل حزب الله لم يكن مستساغاً في تلك الفترة، ويبدو أن الحزب لم يشأ التدخّل حتى الحصول على الغطاء اللازم من السلطة السياسية، ذلك أنه كان قادراً على التدخّل قبل سنوات ثلاث لكنه لم يتدخّل، في انتظار اللحظة المناسبة أو تقديراً منه للموقف خلال السنوات الثلاث الماضية.

في هذه الأثناء، وعلى صعيد موازٍ، طرحت تسريبات إعلامية حول إمكانية تدخّل ما من قبيل التحالف الدولي أو الولايات المتحدة الأميركية في المعركة المُقبلة في وجه داعش.

ويلاحظ مراقبون للحركة الأميركية أنّ ثمة تفاوت في الإهتمام الأميركي بالعملية العسكرية المقبلة، وبعد أن كانت الإدارة الأميركية تشجّع الجيش اللبناني للقيام بالعملية سريعاً، يبدو أنه تبين لتلك الإدارة أن لا مجال للبناء على ما سيحصل.

يأتي ذلك بعد أن حاولت تلك الإدارة الاستثمار بدعم الجيش اللبناني لتحقيق انتصار معنوي يمكن صرفه في السياسة لاحقاً، على خلفية المساعدات العسكرية التي تقوم بتقديمها للمؤسسة العسكرية، لكنها اكتشفت أن الاستثمار غير ممكن في ظلّ قرار سياسي واضح من قبل الجيش والرئيس الأعلى للقوات المسلحة الرئيس ميشال عون. وبعد الحسم السريع الذي حقّقه حزب الله في جرود عرسال، وتحديد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله لقواعد اللعبة في المعركة المقبلة، واستبعاد واشنطن لفكرة مشاركتها العسكرية، بردت الحماسة الأميركية، من دون أن يعني ذلك أنها ستراجع عن دعم الجيش في المواجهة.

لكن هذا الأمر لن يثنيها عن الإصرار على الجانب الرسمي اللبناني على عدم التنسيق مع حزب الله والجيش السوري، وهو ما يتقاطع مع محاولات داخلية لتصوير الجيش وكأنّه ياتمر بأوامر الحزب.

في كل الأحوال، وفي انتظار انسحاب سرايا أهل الشام وتسلم مواقع للمقاومة كانت قد حرّرتها من النصر، يتابع الجيش استعداداته عبر قصف مواقع المسلحين في محاولةٍ لشلّ تحركاتهم وجعلهم يتراجعون، كما لمنعهم من القيام بأيّ ردّ فعل.

على أنّه في الدلالات الهامّة للمعركة، أثبت حزب الله، مرة جديدة، أنّه معني بأسراه. ومثلما كان الأمر على صعيد الأسرى في سجون الإحتلال الإسرائيلي، يبدو الأمر مماثلاً اليوم في معتقلات المسلحين. من هنا، فإنّ مقولة "لا نترك أسراناً" التي لطالما رفعها أمينه العام السيد حسن نصر الله، أثبتت التطوّرات أنّها ليست شعاراً للإستهلاك.

كما حقّق الحزب مكاسب موازية على صعيد المعركة في سوريا. وما حدث كان هاماً أيضاً بالنسبة إلى الدولة السورية، التي تخلّصت من حملٍ ثقيلٍ على الحدود، لم تكن قادرة على إنهائه من دون هجوم بريّ تولّاه عناصر حزب الله، مقدّمة، من ناحيتها، المؤازرة الجوية من خلال الغارات المكثفة التي شنّها الطيران السوري على مواقع المسلحين قبل المعركة وأثناءها.

وعلى هذا الصعيد، باتت السيطرة على غربي سوريا شبه منجزة، وقد أتت في سياق تأمين ما يعرف بسوريا المفيدة، وهي حزام المناطق المدنية بداية من العاصمة دمشق مروراً بمدن الساحل حتى مدينة حلب، والتي تشكّل الثقل الديموغرافي الأكبر على الأراضي السورية.

ماذا بعد؟

من الواضح أنّ القرار قد اتُّخذ لإنهاء ظاهرة داعش في ما تبقى من أرض محتلة لبنانية، كما في الأرض السورية التي سيتولّاها الجيش السوري والمقاومة التي ستقوم بما يلزم على الأراضي اللبنانية أيضاً. وقد أوردت صحيفة الديار، على هذا الصعيد، أن مكتب التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري هو الذي سيتولّى الإشراف على آلية التنسيق الميداني قبل وخلال المعركة.

وستعطي السلطة اللبنانية فرصة للإرهابيين للإنسحاب وتسليم الأسرى العسكريين، لكن ذلك لا يحول دون القرار الحاسم اليوم في وجه داعش وعدم الإنتظار إلى العام المقبل. وسيواجه داعش، للمرة الأولى، حصار عسكري جدّي في وجهه. لكن الأمر لا يجدر به أخذ وقت طويل ذلك أنّ المسلحين سيلعبون على عامل الوقت وسيماطلون للإفصاح عن مصير العسكريين اللبنانيين، وهو ما يهدّد العملية برمّتها التي يجب القيام بها وإنجازها قبل وضع فصل الصيف لأوزاره.

وعلى هذا الصعيد، علّم أنّ التعزيزات الميدانية واللوجستية التي استقدمها الجيش إلى الجرود المواجهة لنقاط تجمّع داعش، توازيها سلسلة من الإجراءات الأمنية المشدّدة في منطقة مشاريع القاع ومحيطها، حيث يعيش ما يزيد عن ثلاثين ألف نازح سوري أظهرت الإحصاءات الأخيرة أن عدداً كبيراً منهم جاؤوا إلى لبنان من محافظة الرقة، المعقل الأساسي في سوريا.

ومن الممكن فصل منطقة المشاريع عن الجرود بشكل كلي، ومداومتها، منعاً لأي تسلّل إرهابي من قبل داعش يجعل من المدنيين القاطنين في خيم النازحين دروعاً بشرية أو يعمل على تحريض النازحين على قتال الجيش، أو حتى يقوم بتنفيذ عمليات إنتحارية في مكان النازحين. من هنا، يجب تحييد موضوع النازحين حتى لا يتكرّر مسلسل الإدعاء عن حصار في وجه "المدنيين" في أكثر من منطقة سورية، ما قد يؤدي إلى تأليب الرأي العام العربي والعالمي، وهو أمر لجأت إليه في السابق فصائل مسلّحة عديدة في وجه المقاومة والجيش السوري، كما حصل في مدينة حلب وفي بلدة مضايا، على سبيل المثال لا الحصر.

على الصعيد الداخلي، سيؤشّر انتصار حزب الله إلى مرحلة جديدة. ولعل خصوم الحزب سينتقلون إلى مرحلة الدفاع، وليس موقف رئيس الحكومة سعد الحريري في الإشادة بتحرير الجرود والقبول بوساطة اللواء ابراهيم، سوى مثال على ذلك.

ومن المنتظر أن تتعرّز التفاهات التي أبرمت بين الأفرقاء السياسيين قبيل معركة الجرود، وسيصبح التعاون الحكومي مقدّمة لتفاهات مستقبلية أخرى بدت أوضح من أيّ وقت مضى مع تقدّم الاتّفاقات المحلية، كالإتفاق على قانون الانتخابات، وقبله الإتفاق على انتخاب رئيس للجمهورية ثم تشكيل الحكومة. ويأتي كل ذلك بعد المتغيرات الإقليمية التي حدثت لصالح محور المقاومة والتي انعكست على لبنان انتخاباً للرئيس رضخ له المحور المقابل، وتُرجم قبولا من تيار المستقبل لترأس عون للجمهورية.

وقد يمرّ وقت قبل تطبيع العلاقات الرسمية السورية اللبنانية، لكن الأمر يبدو مسألة وقت، وكما سهّلت السعودية، الركن الأساس في المحور المضاد للمقاومة، عملية الرئاسة وغيرها في لبنان، سيكون هذا المحور ملزماً لتقديم تنازلات أخرى، ومنها التطبيع الرسمي مع سوريا، وقد يتخذ الأمر شكله بعد إعادة صياغة الحياة السياسية عبر الإنتخابات النيابية المقبلة.

عودة النازحين ممكنة

كشفت العملية العسكرية في جرود عرسال إمكانية فتح ملف النازحين السوريين من جديد، بعد عملية إعادة أكثر من عشرة آلاف سوري بين مسلحي النصرة وأهلهم ومدنيين آخرين إلى الداخل السوري. وسيعود النقاش بين من يؤيد عودتهم عبر البوابة السورية، ومن يعترض نكايه بالنظام السوري واعتبارا منه أنّ على الأمم المتحدة تولّي هذا الأمر.

وبينما تجنّب الجميع السجال الداخلي بعد العملية، يقول البعض أنّ ثمة إمكانية لإعادة طرح ملف النازحين بين الأفرقاء الداخليين، وسيبقى هذا السجال مستمراً في ظلّ مُسلّمة أنّ ترحيل قوافل النصر لم يكن ليحصل لولا تنسيق لبناني سوري ولولا رعاية حزب الله، لأن الحافلات التي تقلّ مسلحي النصر وأهلهم والمدنيين كان عليها أن تعبر مسافات طويلة في الداخل السوري كي تصل إلى النقاط التي اختار الإرهابيون العيش فيها في إدلب وغيرها من المناطق.

ولم يحل عبور هذه الحافلات كل هذه المسافات دون أن يتم التنسيق مع السلطات الرسمية السورية، كون عدم التنسيق مع تلك السلطات كان سيؤدّي إلى قطع عبور تلك المناطق على المسلحين، أو استهدافها من قبل الجيش السوري.

وبعد قبول المعارضين على التنسيق مع اللواء ابراهيم، المكلف رسمياً متابعة ملف ترحيل قوافل النصر، لم يعد في إمكانهم الاعتراض بعد اليوم بمجرد موافقتهم على مهمة اللواء ابراهيم الأخيرة. ومن المفيد التذكير أنه بعد شبه الإجماع على مهمة ابراهيم، فإن مهمة ابراهيم كانت شبيهة بمهمات حصلت أكثر من مرة قبل ذلك، إذ سبقها التعاون أو الإتصال خلال المفاوضات التي أدت إلى إستعادة جثامين المجموعة المسلّحة التي انتقلت من لبنان إلى بلدة تلكلخ السورية، إضافة إلى عمليتي الإفراج عن المختطفين اللبنانيين في أعزاز وراهبات دير سيدة معلولا. وقد يتم طرح تكليف اللواء ابراهيم في هذا الأمر طالما أنّه يحظى بثقة غالبية القوى السياسية.

في المقابل، غُلم أنّ موقف وجهة النظر المقابلة ومنها تيار المستقبل، يتمثل في أنّ ما حصل في جرد عرسال حالة محددة لا يمكن ربطها بموضوع النازحين، وتشير إلى أنّ نازحي عرسال اختاروا الذهاب إلى إدلب بإرادتهم، وهو الأمر الذي يُسقط نفسه على أي نازح يريد العودة إلى سوريا.

أي، بمعنى آخر، لا يجب فرض العودة على النازح السوري بل عليه القيام بها تلقائياً، برعاية الأمم المتحدة، وهو ما ليس ممكناً في الوقت الحالي. وتقول وجهة النظر هذه أنّ لبنان لا يمكن أن يغامر بعلاقاته مع المجتمعين العربي والدولي عبر التواصل مع دمشق، خاصة أنّ خطوة كهذه تحتاج إلى جهة ضامنة لا يمكن أن تكون الحكومة السورية، إضافة إلى تأمين مناطق آمنة لمن يريد العودة، لا سيّما أنّ القسم الأكبر قد لا يرغب بالعودة إلى أماكن تقع تحت سيطرة النظام. لكن هؤلاء يتغاضون عن أنّ ثمة قوى إقليمية داعمة لرافضي العودة عبر البوابة السورية، هي من تحول دون تلك العودة، أو أنّها تريد أن تساوم على تلك العودة في اللحظة المناسبة.

ويبدو أنّ التنسيق بين لبنان وسوريا حتمي، وما القرار بزيارة وزراء في الحكومة لسوريا، سوى دليل على تطبيع العلاقات، وهو أمر لا يمكن لأعداء سوريا تجاوزه، حتى ولو كان الأمر خارج قرار رسمي للحكومة التي تدّعي النأي بالنفس عن الأحداث في سوريا، وهو ما يحاول تيار المستقبل وغيره صبغه بالصفة الشخصية، إلا أنّ الأمر يبدو واضحاً في دلالته.

وما يعزّز أمر حتمية التطبيع بين البلدين، وإن اتّخذ وقتاً، أنّ ثمة علاقات إقتصادية وأمنية قائمة أصلاً اليوم مع سوريا، كما أنّ ثمة سفارة سورية ولجان ارتباط مع دمشق في لبنان.

كما أنّه من غير الممكن للبنان مقاربة قنبلة اللجوء السوري، من دون خطة أو رؤية، في الوقت الذي وصل فيه الرقم غير المعلن لهؤلاء إلى مليوني نازح، بينما تحوّلت بعض مناطق النزوح إلى بيئات حاضنة للإرهاب.

وفوق ذلك كله، يجب إيلاء تجربة عودة أعداد كبيرة من النازحين في الداخل السوري إلى قراهم، أهمية، تضاف إليها تجربة العودة السابقة لمئات النازحين من لبنان.

زيارة الحريري الأميركية

في هذه الأثناء، توقّف المراقبون عند نتائج الزيارة التي قام بها الحريري إلى واشنطن ونيويورك، والتي شملت لقاء مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، علماً أنّ الزيارة تزامنت مع المعركة العسكرية التي شنتها حزب الله لتحرير جرود عرسال، ما أخرج الحريري الذي لم يكن في مقدوره إرجاء زيارته.

في المجمل، يمكن القول أنّ إيجابيات الزيارة تفوّقت على سلبياتها، إعلامياً، ولكن الحريري قد أخفق في معالجة الجانب الأهم والتمثّل في موضوع العقوبات الأميركية المقرّرة على حزب الله، علماً أنّ الحريري ليس طامعاً في حماية الحزب بقدر ما يخشى من تداعيات العقوبات على الإقتصاد اللبناني وعلى مشروعه الإقتصادي في البلاد.

وأراد الحريري الإحياء أنّه من غير الممكن تعديل أيّة مادة من هذا القانون الذي حصل على تأييد عارم بين أعضاء الكونغرس تجاه الحزب المصنّف منذ زمن كمنظمة إرهابية.

وحاول الحريري شرح تداعيات القانون على النظام المصرفي الذي هو من أهم دعائم الإقتصاد الوطني، متمنياً أن يتفهّم الجانب الأميركي الظروف الصعبة للبنانيين.

من هنا، فإن نشاط الحريري لم يتجاوز شرح تداعيات القانون عند صدوره على النظام المصرفي والتمنّي بأن يتفهّم الجانب الأميركي الظروف الصعبة للبنان، ولكن من دون جدوى.

إذاً، فشل رئيس الحكومة اللبناني على هذا الصعيد، ولكن، في موازاة ذلك، قدم المسؤولون الأميركيون بعض التطمينات في موضوع المساعدات للجيش اللبناني، بعد إيحائهم للحريري أنّه لا يمكن تخطي قرار تخفيض ميزانية المساعدات الخارجية التي تقدّمها الولايات المتحدة لعدد من الدول.

ولكن هذا الأمر سيتبلور خلال الزيارة المرتقبة لقائد الجيش العماد جوزف عون إلى واشنطن.

من هنا، تمثّل إنجاز الزيارة في منع تخفيض تلك المساعدات، وهو الحدّ الأدنى المقبول في زيارة كهذه.

وفي موضوع النازحين، تلقّى الحريري دعماً مالياً بمئة وأربعين مليون دولار أميركي لمساعدة لبنان في مواجهة أعباء هذا النزوح، علماً أنّ لبنان في حاجة إلى أضعاف هذا المبلغ لمواجهة التكاليف التي عليه تحملها نتيجة لوجود مليون ونصف المليون من النازحين السوريين على أرضيه.

وهنا، لا بد من ملاحظة تتخطّى الشكل إلى الموقف المضمّر للحريري، فقد ظهر تباين بين موقف ترامب الذي هاجم حزب الله والرئيس السوري بشار الأسد، وموقف الحريري الذي التزم الصمت تجاه هذا الموضوع، فلم يرد على ترامب بطبيعة الحال، وإن كان لم يتوافق معه في الوقت ذاته، وإن كان قد خرج بعدها بموقف مؤيّد لعملية حزب الله في عرسال، بعد انتهائها.

في الخلاصة، حقّقت الزيارة إنجازات شكلية، وسلّطت مناصرو الحريري الأضواء على الاهتمام الذي لقيه رئيس الحكومة اللبناني من الرئيس الأميركي والإدارة الأميركية.

وتمكّن الحريري من تعزيز علاقته مع الإدارة الأميركية، لكن هذا الأمر لن يستثمر في السياسة الداخلية، وإن كان تمكّن من تأمين غطاء كبير لحكومته، وله شخصياً، وسيكون قادراً على التسويق بأنه قد انتزع ضمانات أميركية ذات علاقة بالحفاظ على الاستقرار اللبناني.